أنباء سورية

بضمانة روسية ـ تركية والنظام والمعارضة يوافقان.. وبوتين يخفّض التواجد العسكري

وقف إطلاق نار شامل في سورية.. والعِبرة بالتطبيق

عواصم ـ وكالات: وسط متفائل بصموده هذه المرة، ومترقب لإمكانية تطبيقه فعليا على الأرض، أبصر اتفاق وقف إطلاق النار في عموم الأراضي السورية النور امس برعاية تركية ـ روسية ودخل حيز التنفيذ ابتداء من منتصف الليلة الماضية.

وبعد ان تولت وسائل الإعلام التركية امس الأول تسريب معلومات عن التوصل إلى هذا الاتفاق، تولى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الاعلان رسميا عنه أمس. وقال إن فصائل المعارضة السورية والنظام السوري وقعا على 3 اتفاقيات تشمل أولاها اتفاقا لوقف إطلاق النار.

وفي كلمة خلال اجتماعه مع وزيري دفاعه سيرغب شويغو وخارجيته سيرغي لأفروف، قال بوتين إن الوثائق تضمنت اتفاقا لوقف إطلاق النار بين النظام السوري والمعارضة، وآخر يشمل إجراءات لمراقبة وقف النار، وثالثا بشأن الاستعداد لبدء محادثات السلام لحل الأزمة السورية. لكنه حذر من ان «الاتفاقات التي تم التوصل إليها بالطبع هشة وتحتاج لعناية خاصة ومشاركة».

كما اعلن بوتين أن روسيا وافقت على الحد من انتشارها العسكري في سورية، وبحسب وزارة الدفاع الروسية فإن بوتين وافق على مقترحها للحد من التواجد العسكري الروسي في سورية. ونقلت وكالة أنباء «تاس» الروسية عن بوتين قوله «أتفق مع اقتراح وزارة الدفاع الروسية لإنهاء الوجود العسكري في أراضي الجمهورية العربية السورية».

من جهتها، أعلنت وزارة الخارجية التركية، عن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بين الأطراف المتحاربة في عموم سورية. وأعربت الخارجية في بيانها عن ترحيبها باتفاق وقف إطلاق النار، مشيرة الى أن الاتفاق سيدخل حيز التنفيذ منتصف الليلة الماضية.

وأكدت الخارجية أن المجموعات المدرجة ضمن قوائم المنظمات الإرهابية لدى مجلس الأمن الدولي، ستبقى خارج الاتفاقية، وأن تركيا وروسيا ستقدمان الدعم لسير الاتفاقية بصفتهما الدولتين الضامنتين لها.ر وتنص الاتفاقية على وقف الأطراف المتحاربة كافة الأعمال القتالية بما في ذلك الغارات الجوية، وتعهد جميع الأطراف بعدم محاولة توسيع رقعة الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم على حساب الطرف الآخر.

وعلى غرار الأطراف الضامنة للاتفاق، اعلن طرفا النزاع موافقتهما عليه. وجاء في بيان لوزارة دفاع النظام، نشرته على موقعها الإلكتروني، «تعلن القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة وقفا شاملا للأعمال القتالية على جميع أراضي الجمهورية العربية السورية اعتبارا من الساعة صفر يوم 2016/12/30».

واستثنى البيان «جبهة النصرة وتنظيم داعش والمجموعات المرتبطة بهما». وأشار إلى أن هذه الخطوة تأتي «بهدف تهيئة الظروف الملائمة لدعم المسار السياسي للأزمة في سورية».

وفي المقابل، أعلن مسؤول بالمعارضة السورية المسلحة إن الفصائل وافقت على الخطة.

وقال زكريا ملاحفجي رئيس المكتب السياسي لتجمع (فاستقم) لرويترز: إن وقف إطلاق النار لا يستثني إلا المناطق الخاضعة لتنظيم داعش.

بدوره، اعرب الائتلاف السوري المعارض دعمه لاتفاق وقف اطلاق النار الشامل.

وقال احمد رمضان رئيس الدائرة الإعلامية في الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية لوكالة فرانس برس «يعبر الائتلاف الوطني عن دعمه للاتفاق ويحث كافة الأطراف على التقيد به».

طفلان سوريان وحبل غسيل لعائلة فرت من «داعش» في الباب ولجأت الى مدرسة مهدمة في ريف حلب (رويترز)

جماعات كردية تقر خطة لإنشاء حكومة اتحادية

رميلان ـ رويترز: قالت جماعات كردية سورية وحلفاؤها أمس إنهم أقروا خطة لإقامة نظام حكم اتحادي في شمال سورية. وقال مسؤول إنه تم إقرار مسودة الخطة التي تعرف باسم «العقد الاجتماعي» وإن لجنة تنفيذية ستجهز لإجراء انتخابات للإدارات الإقليمية أولا ثم لهيئة مركزية لاحقا. ولم يحدد موعد لذلك.

فصائل المعارضة المنضمة إلى وقف إطلاق النار

موسكو ـ أ.ش.أ: نشرت وزارة الدفاع الروسية قائمة بمجموعات المعارضة المسلحة، التي انضمت إلى اتفاقية وقف إطلاق النار في سورية. وذكر بيان لوزارة الدفاع الروسية أمس أن وقف إطلاق النار وافقت عليه سبعة تنظيمات مسلحة، هي: «فيلق الشام» و«أحرار الشام» و«جيش الإسلام» و«ثوار الشام» و«جيش المجاهدين» و«جيش إدلب» و«الجبهة الشامية». لكن مفوضان ممن وقعا الاتفاق مع الجانب الروسي والتركي، قالا إن الفصائل الموقعة على الاتفاق تشمل 13 فصيلاً عسكريا».

الجيش الحر يعلن الالتزام بمرجعية «جنيف» ويطالب بخروج الميليشيات المدعومة من إيران

بنود اتفاق وقف النار الخمسة

عواصم ـ وكالات: قال متحدث باسم الجيش السوري الحر أمس إن المعارضة ستلتزم باتفاق لوقف إطلاق النار تضمنه روسيا وتركيا وانها ستشارك في محادثات السلام.

وقال المتحدث أسامة أبو زيد إن وقف إطلاق النار يشمل كل أنحاء سورية، مشيرا إلى أن الجيش السوري الحر لم يجتمع مع أي من ممثلي الحكومة السورية خلال المحادثات الأخيرة.

وتحدث أبو زيد عبر مترجم في مؤتمر صحافي بالعاصمة التركية أنقرة.

وأكد المستشار القانوني للجيش الحر وعضو وفد التفاوض، أسامة أبو زيد في مؤتمر صحافي في أنقرة، أن الاتفاق هو هدنة شاملة لجميع المناطق السورية ولا يتضمن أي استثناءات، كما يشمل كل الفصائل المتواجدة على الأراضي السورية دون استثناء، مبينا أن اتفاق الهدنة لا يشمل وحدات الحماية الكردية وداعش، في حين أشارت تركيا إلى أن الاتفاق لا يشمل الفصائل المصنفة إرهابية من قبل الأمم المتحدة.

وقال أبو زيد إن مفاوضي روسيا «تفاوضوا معنا كضامن للنظام السوري، ولم نجتمع مطلقا بأي ممثل عن النظام أو إيران».

وأضاف «كانت هناك العديد من الدوافع للاتفاق أهمها، تأمين الوضع الإنساني المزري للمواطنين السوريين في مناطق المعارضة، خاصة أن المجتمع الدولي لم يتمكن من تقديم أي مساعدة فاعلة للشعب الذي يقتل يوميا».

وأوضح نقاط الاتفاق الخمس وهي:

1 ـ التزام المعارضة بعد موافقتها على وقف إطلاق النار بالمشاركة في مفاوضات الحل السياسي.

2 ـ اشتراك المعارضة في المفاوضات خلال شهر من دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ.

3 ـ الطرفان المتفاوضان يجب أن يعملا على إيجاد حل القضية السورية.

4 ـ عملية التفاوض ستكون برعاية الأطراف الضامنة وهي تركيا وروسيا.

5 ـ كيفية دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

وشدد أبو زيد على أن التزام المعارضة بمقررات جنيف 1 يعني أنه لا وجود للأسد في مستقبل سورية.

وقال «رفضنا الحديث عن استثناء أي فصيل موجود في مناطقنا، وخصوصا بوجود عشرات الميليشيات الأجنبية التي لا تختلف عن داعش وتقاتل إلى جانب الأسد».

وأكد أبو زيد «طالبنا روسيا بخروج الميليشيات الإيرانية واللبنانية والعراقية من سورية».

وأوضح أبو زيد أن وفد المعارضة السورية إلى محادثات الاستانا يشمل الهيئة العليا والفصائل العسكرية، ولن يشمل معارضة موسكو والقاهرة.

وكانت «جبهة فتح الشام» شكلت النقطة الإشكالية الأكثر غموضا بعيد الإعلان عن الاتفاق، على الرغم من أن مأمون الحاج، عضو الهيئة السياسية للجيش الحر، أكد في تصريح لقناة «الحدث» شمول «الجبهة» والمناطق التي تتواجد فيها مع العديد من المدنيين والفصائل الأخرى، باتفاق وقف النار.

أنباء لبنانية

سبّان لتشجيع الخليجيين على المجيء للبنان.. معالجة إجراءات المطار وإضاءة طريقه

عون في الرياض خلال النصف الثاني من يناير

بيروت ـ عمر حبنجر

باشرت دوائر القصر الجمهوري التحضير لجولة الرئيس ميشال عون الخارجية الاولى التي ستنطلق بداية في اتجاه الرياض انسجاما مع قناعة الرئيس اللبناني بالحضن العربي للبنان.

ومن السعودية يزور الرئيس عون عواصم خليجية اخرى وجهت له دعوات لزيارتها، وثمة دعوات تلقاها من فرنسا وايران وسورية، وقد سجل رئيس حزب القوات اللبنانية د.سمير جعجع، حليف عون، تحفظه على زيارة الرئيس الى دمشق فقط، حيث لا توجد دولة ليزورها رئيس الدولة اللبنانية، بتقدير جعجع.

وفي معلومات «الأنباء» ان الجولة الرئاسية ستبدأ في النصف الثاني من يناير وستسبقها زيارات لشخصيات لبنانية دينية وسياسية الى الرياض بناء لدعوات رسمية.

وستكون العلاقات الثنائية محور هذه الزيارات، وعلى رأسها اعادة فتح المجال للسياحة العربية باتجاه لبنان.

وحول هذه النقطة بالذات، ذكرت مصادر ديبلوماسية خليجية لـ «الأنباء» ان بعض السفراء الخليجيين الناشطين فاتحوا المسؤولين اللبنانيين بنقاط تعوق تدفق الخليجيين على لبنان، وهي بمجملها نقاط شكلية لا تتطلب جلسات ومحاضر ونقاش، واولى هذه النقاط التوقيفات التي تفاجئ بعض الخليجيين اثناء نزولهم في مطار رفيق الحريري الدولي بسبب محاضر ضبط او حقوق غير مؤكدة او تشابه اسماء مع مطلوبين بقضايا الارهاب رهن التحقيق، ما يحول سفارات بلدانهم الى محامين او مراجعين للافراج عنهم.

والنقطة الثانية المهمة بنظر المصادر هي اضاءة طريق المطار طوال الليل، لأن خليجيين كثر شكوا الى سفرائهم القلق من طريق المطار المظلم معظم الليل، ما يجعلهم يعيشون هواجس الخطف او الاعتداء دون ان يدري بهم احد.

الرئيس العماد ميشال عون مستقبلا وزير الإعلام ملحم الرياشي في بعبدا (محمود الطويل)

حزب الله: حكومة استعادة الثقة نالت نصفها والعبرة بالنصف الآخر

في هذا السياق، يقول وزير الاقتصاد اللبناني رائد خوري لقناة «المستقبل» ان الخليجيين ـ والسعوديين خصوصا ـ جاهزون للمجيء الى لبنان انما علينا ان نوفر لهم الاجواء المريحة.

واكد اهمية اختيار الرئيس ميشال عون السعودية كمحطة اولى لجولته الخارجية، لأن الدعم للبنان واللبنانيين يأتي من السعودية او عبرها، ومن الدول الخليجية اجمالا، مع انفتاح الرئيس على الجميع بما فيهم ايران.

واشار الى العلاقات السياسية بين لبنان والدول الخليجية، وقال ان هذه العلاقة مرت بمرحلة من سوء التفاهم دون ان تترك ابعادا عميقة، وهو هنا يشير الى الازمة التي احدثها مواقف وزير الخارجية جبران باسيل في الجامعة العربية، وقال: الرئيس عون قادر على استيعاد الامور.

وماذا عن مواقف حزب الله المتجاوبة منذ اقرار البيان الوزاري للحكومة وحرصه على الحضور التام والتصويت الكامل للحكومة؟

جوابا، تقول اوساط سياسية لـ «الأنباء» ان الحزب مرتاح للوضع الحكومي تماما، وهو الآن في وضعية المتناسي للتحديات السياسية في الداخل اللبناني والمركز على ترسيخ اوضاعه الميدانية في سورية.

على صعيد الحكومة الحريرية، تقول قناة «المنار» الناطقة بلسان حزب الله ان حكومة «استعادة الثقة» نالت نصفها، وان العبرة في النصف الثاني.

وكان اللافت تقارب ارقام الثقة بحكومة الحريري الثانية (87 صوتا) مع الارقام التي حصل عليها الرئيس ميشال عون في جلسة انتخابه (84 صوتا).

وفسرت اوساط سياسية لـ «الأنباء» غياب 34 نائبا عن جلسة «التصويت» على الرغبة في ضبط ارقام الثقة عند هذه الحدود، علما ان 112 نائبا سموا الحريري لرئاسة الحكومة.

ولا يؤيد قريبون من تيار المستقبل هذا التفسير، لأن الرئيس فؤاد السنيورة والنائب بهية الحريري كانا بين كبار المتغيبين، الى جانب الرئيس نجيب ميقاتي ووليد جنبلاط وسليمان فرنجية وستريدا جعجع.

بدوره، شدد وزير التربية مروان حمادة على ان الثقة التي نالتها الحكومة محترمة وتفوق الثلثين، ورأى ان من اولويات هذه الحكومة الموازنة العامة والانتخابات النيابية، وان شاء الله يكون ابو زيد خالنا.

جعجع: يمكننا محاسبة الحكومة وإسقاطها

بيروت: قال رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع امس: لقد أصبح لدينا رئيس جمهورية وباتت لدينا حكومة أخذت الثقة ولو أنها ليست على قدر تطلعاتنا، لكن يمكننا محاسبتها ويمكننا إسقاطها أيضا، ويمكن لرئيس الجمهورية أن يجري استشارات مجددا لتكليف رئيس حكومة جديد.

وأضاف في حفل العشاء السنوي للمهندسين في القوات: أدعوكم لتكونوا جاهزين لانتخابات نيابية على أساس قانون جديد، واختيار الوزراء القواتيين في الحكومة وفقا للمواصفات التي لديهم.

نفى وجود أي حوار بين القوات وحزب الله

حاصباني لـ «الأنباء»: التركيز على قانون الانتخاب لا يعني تجميد الملف السيادي

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى نائب رئيس الحكومة وزير الصحة غسان حاصباني ان الحكومة نالت الثقة على اساس ما اتى به البيان الوزاري من إيجابيات على كافة المستويات باستثناء الاعتراض والتحفظ الذي سجلته القوات اللبنانية ومعها النائب ميشال فرعون في موضوع المقاومة وحصرية قرار الحرب والسلم بالدولة وحدها، مشيرا بالتالي الى ان التوجه الراهن هو الى ورشة العمل لاستعادة الثقة على ان يكون التركيز على المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية اضافة الى قانون الانتخاب واقرار الموازنة العامة كأولوية مطلقة.

غسان حاصباني

وردا على سؤال اكد حاصباني في تصريح لـ «الأنباء» ان تركيز عمل الحكومة على المسائل الحياتية للمواطنين وعلى قانون الانتخاب، لا يعني على الإطلاق تجميد الملف السيادي او وضعه في الثلاجة، وذلك لأن المسألة السيادية هي جزء لا يتجزأ عن مشروع بناء الدولة الصحيحة والقوية، وهو ما اكد عليه البيان الوزاري في الصفحة الخامسة منه، موضحا ان هناك توافقا شاملا حول سيادة الدولة اللبنانية باستثناء اعتراض القوات اللبنانية وحليفها النائب ميشال فرعون من وجهة نظر مبدئية ومحقة على عبارة «حق الشعب بالمقاومة».

وفي سياق متصل بانطلاقة الحكومة في أولويات عملها، يؤكد حاصباني ان المساعي هي للتوصل بشكل أو بآخر الى توافق حول قانون الانتخاب، خصوصا ان هناك مساحات تلاقي بين الفرقاء السياسيين يمكن الانطلاق منها للوصول الى صياغة قانون عادل يؤمن صحة التمثيل في المجلس النيابي، مشيرا الى ان القوات اللبنانية متمسكة باقتراح القانون المقدم من قبلها الى جانب تيار المستقبل والحزب التقدمي الاشتراكي مع استعدادها للمناقشة به ضمن المعقول بما يؤمن تعزيز النظام الديموقراطي ويضمن صحة وعدالة التمثيل.

على صعيد آخر، وردا على سؤال نفى حاصباني ان يكون هناك اي حوار مباشر او غير مباشر بين القوات اللبنانية وحزب الله لا تحت الطاولة ولا فوقها، مشيرا الى ان القوات اللبنانية ترحب بكل أشكال الحوار ومع كل الفرقاء اللبنانيين إنما ضمن المسلمات الوطنية وفي طليعتها حصرية قرار الحرب والسلم بيد الدولة اللبنانية وحدها، وأيضا ضمن ما تؤمن به في موضوع دور المؤسسات العسكرية والأمنية الشرعية فقط لحماية السيادة وبسط سلطة الدولة على كامل الاراضي اللبنانية.